الغربية، والسماح للاسرائيليين في شمال وادي الاردن بضخ مياه النهر لاستعمالها في ري المحاصيل، وذلك في مشروع يعرف بمشروع «مياه جلجال»[٢٤].

وفي سعيها الى تنفيذ سياساتها لتدمير الاقتصاد الزراعي، ارتكزت اسرائيل على عدد من القوانين والانظمة التي كانت سائدة ابان الاحتلال البريطاني، وعلى أخرى تم وضعها لتساعد في تنفيذ الخطط المرسومة والاجراءات المتخذة . وقد تم تفسير القوانين القديمة كافة، بما يخدم مصلحة اسرائيل[٢٥].

وضمن سياستها هذه، عملت اسرائيل على تغيير نمط الانتاج الزراعي، بحيث تقل الاهمية النسبية للسلع الزراعية التي تعتمد على الاسواق العربية لتصريفها؛ وكذلك المحاصيل ذات المقننات العالية من المياه، والمحاصيل التي تنافس مثيلاتها في اسرائيل.

ثم اتخذت الاجراءات لرفع تكاليف الانتاج الزراعي الفلسطيني، وذلك للحد من القدرة التنافسية للسلع الزراعية العربية، وتقليل العائد الاجمالي من الزراعة، بحيث تصبح غير مجدية اقتصادياً[٢٦].

القطاع الصناعي ـ منع تطوره واخضاعه

منذ احتلالها للضفة والقطاع، عملت القيادة الاسرائيلية على انتهاج سياسة تحطيم البنية الصناعية للاقتصاد الوطني الفلسطيني. فباشرت سلسلة من التغييرات في هياكل القطاعات الصناعية، وذلك عبر جملة من الاجراءات والتدابير الاقتصادية والادارية، بدءاً من محاصرة رأس المال، مروراً بسحب قوة العمل الفلسطينية القادمة من الريف او المتوفرة في المدن، وصولاً الى احتكار السوق ووضع الاجراءات المعرقلة لأي نمو اقتصادي مستقل.

ويمكن تلخيص ابرز محاور السياسة الاسرائيلية ازاء القطاع الصناعي على الوجه التالي:

- اغراق الضفة الغربية برأس المال الاسرائيلي (الاسرائيلي ـ الاميركي لاحقاً)، وذلك عبر اشكال متنوعة من الاعانات والامتيازات والاعفاءات الضريبية، وتخفيض اسعار المواد الأولية لكل صناعة اسرائيلية تنشأ في المناطق المحتلة، واعطائها طابع القبول من السكان العرب. وقد شجعت اسرائيل بعض المشاريع المشتركة، مثل مشروع صب النحاس في غزة ومعمل التعبئة في أريحا .

- لقد عملت اسرائيل على تشجيع قيام انشطة صناعية محلية متممة للصناعات الاسرائيلية، من طريق التعاقد مع الورش العربية لصالح الشركات الاسرائيلية، وخاصة في مجال صناعة الملابس، والاقمشة، والمطاط، والاثاث.

- حرمان الصناعيين الفلسطينيين من أية مؤسسات متخصصة للتمويل والاقراض الصناعي، وغلق المصارف في وجوههم، مما شل الصناعات القائمة، ناهيك عن عدم امكان قيام صناعات جديدة، وجعل القديمة منها تنتج أقل من ٥٠ بالمئة من طاقتها الانتاجية، بالاضافة الى سحب المهارات الى داخل اسرائيل، بسبب ارتفاع الاجور في المهن المماثلة.

- وكمؤشر أساسي على تدهور مساهمة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ انخفاض النسبة من ٩,٦ بالمئة العام ١٩٧١ الى ٦,١ بالمئة العام ١٩٧٨.

ويتصف القطاع الصناعي في الضفة الغربية بالصفات التالية:

اولاً: انه قطاع صغير وغير متطور، وحصته من الدخل القومي ستة بالمئة لعام ١٩٧٦، و٧,٣